

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٧

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية
للمساهمة في تنفيذ مشروع تجديد مركز الزراعة الآلية في دمياط
والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠

بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(صادرة وحيدة)

ووفقاً على الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة في تنفيذ
مشروع تجديد مركز الزراعة الآلية في دمياط ، والتي تصل قيمتها إلى ستة
وأربعين مليوناً يابانياً ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بين حكومتي
جمهورية مصر العربية واليابان ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠٧ م)

حسني مبارك

القاهرة في ٢٠ فبراير ٢٠٠٧

صاحب السعادة

السيد / كونيهيكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أشرف بالإهاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم ،
والتي تنص على ما يلى :

« أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي قمت مؤخراً بين ممثل حكومة اليابان وحكومة
جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات

الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية:

١ - بفرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية بدمياط
(المشار إليه فيما بعد بـ " المشروع ") ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،
تنبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية
المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى ستة وأربعين مليون ين ياباني (٤٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ،
(المشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ").

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية
و ١٩ فبراير ٢٠٠٨ بعد تاريخ توقيع الخطابات المتبادلة إلا إذا تم اتفاق متبادل
بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ،
فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة
" الرعايا اليابانيين " عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون
الطبعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) :
الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً باليمن الياباني مع رعایا یابانیین لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة (٢) ، وتقوم حکومۃ اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحۃ للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حکومۃ اليابان المنحة بـأداه مدفوعات باليمن الياباني لتفعیلیة المستحقات المترتبة على حکومۃ جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضی العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) (والشار إليها فيما يلى بـ" العقود التي تم إقرارها ") في حساب يتم فتحه باسم حکومۃ جمهورية مصر العربية في أحد البنوك بـاليابان والذي تحدها حکومۃ جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليها فيما بعد بـ" البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بـطلبات السداد إلى حکومۃ اليابان بمقتضی تفویض بالدفع صادر من حکومۃ جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) أن الفرض الوارد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقی المدفوعات باليمن الياباني من حکومۃ اليابان والقيام بالدفع للرعايا یابانیین الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصیل الإجرائیة الخاصة بـدائنة ومديونیة الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحکومۃ جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - تشتمل حکومۃ جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة ل :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا یابانیین من أي رسوم جمرکیة وضرائب داخلیة ورسوم مالیة أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بـتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(٢) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وقائهم في جمهورية مصر العربية لأداه عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقواعد والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف الازمة للتوصيات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع، فيما عدا تلك التي تغطيها المدحقة.

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية.

وأشعر بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إقام الإجراءات المحلية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات المفعولة، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المقرر باللغة الإنجليزية.

كما أشرف بأن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إقام الإجراءات المحلية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات المفعولة، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المقرر باللغة الإنجليزية.

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى.

فائزه أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٢٠ فبراير ٢٠٠٧

صاہیۃ السعادۃ

السیدة / فاطمة أبو النجا

وزیرة التعاون الدولي

جمهوریة مصر العربية

أشعرف بان أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثل حکومۃ اليابان وحكومة جمهوریة مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقویة علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين . وأن أقترح بالشایة عن حکومۃ اليابان الترتیبات التالية:

١ - يفرض المساعدة في تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية بمدنہور (والمشار إليها فيما بعد بـ "المشروع") ، بواسطة حکومۃ جمهوریة مصر العربية ، تسبیح حکومۃ اليابان لحکومۃ جمهوریة مصر العربية ، طبقاً للقرارات والموانع اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها إلى ستة وأربعين مليون ين ياباني (٤٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ "المنحة") .

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتیبات الحالية و١٩ فبراير ٢٠٠٨ بعد توقيع الخطابات المتبادلة إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حکومۃ جمهوریة مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة "الرعايا اليابانيين" عند استخدامها في الترتیبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) : الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً باليمني الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات باليمني الياباني لتسقطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلى بـ " العقود التي تم إقرارها ") في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك باليابان والذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ " البنك ").

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات باليمني الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ودينونة الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الالزمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين من أي رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسليات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقاءهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحصل كافة المصاريف الازمة للخدمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة.

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية.

وأشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيناً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يقيد إقامة الإجراءات المحلية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الموجة، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظمى تقديرى.

كونيميكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومندوب عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٧

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٥٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة في تنفيذ مشروع تجديد مركز الزراعة الآلية في دمنهور، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠؛

قرر:

(مادة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة في تنفيذ مشروع تجديد مركز الزراعة الآلية في دمنهور ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان.

ويعمل بهذه الخطابات اعتبارا من ٢٠٠٧/٥/١٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط